الندوات والمؤتمرات

المؤتمر الدولي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان

آمال الشيخ
باحثة بالهيئة العامة للاستعلامات

مكان الانعقاد: القاهرة

تاريخ الانعقاد: ٢٢ - ٢٣ مارس ٢٠٢١.

عنوان المؤتمر: (تعزيز المساءلة والمحاسبة الجنائية لجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.. فلسطين نموذجًا)

انطلقت بالقاهرة يومي ٢٢ و٢٣ مارس ٢٠٢١ فعاليات المؤتمر الدولي حول "تعزيز المساءلة والمحاسبة الجنائية الجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.. فلسطين نموذجاً"، الذي نظمته كل من المنظمة العربية لحقوق الانسان بالشراكة مع المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر، وبالتعاون مع كل من الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بدولة فلسطين والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان.

وتناول المؤتمر بالعرض والتحليل مسار نهوض المحكمة الجنائية الدولية بمسئولياتها للتحقيق والمساءلة عن الجرائم المرتكبة في أرض فلسطين المحتلة، والضغوط والعراقيل التي تُوضع أمام قيام المحكمة بمسئولياتها، وتحديد الخطوات المطلوبة لتطوير الجهود الجارية في إعداد الملفات القضائية حول الوقائع التي ترتقي إلى الجرائم المحظورة بموجب نظام روما الأساسي، وبعضها ضمن فئة جرائم الحرب وفئة الجرائم ضد الإنسانية.

ويأتي احتضان مصر لأعمال المؤتمر لما لها من دور فاعل وداعم للقضية الفلسطينية، وموقفها الرافض لعدم الانتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني والذي تجلى مؤخراً في سياق "مجموعة ميونيخ"، وجهودها في لم الشمل الفلسطيني من خلال حوار الفصائل والذي رعته القاهرة وصولاً للمصالحة الفلسطينية التاريخية، بالإضافة إلى التيسيرات التي قدمتها السلطات المصرية لعقد هذا المؤتمر، فضلًا عن صعوبات عقد فعاليات مباشرة في ظل الظروف الصحية التي يشهدها العالم حاليًا.

عقد المؤتمر بمشاركة ٧٠ مشاركا يمثلون نخبة من السياسيين، والقضاة، والخبراء العرب والفلسطينيين والدوليين في القانون الدولي والجنائي، وأكاديميين في العلوم السياسية وجهات رسمية من "وزارة الخارجية الفلسطينية"، وتمثيل عن جامعة الدول العربية، واتحاد المحامين العرب، ومنظمات غير حكومية مصرية وعربية، وقيادات لمنظمات فلسطينية رائدة في مجال حقوق الإنسان، وإعلاميين، إضافة إلى مشاركات افتراضية عن بعد بسبب تعذر حضور البعض نظرا للظروف العالمية التي فرضتها جائحة كورونا.

وجاء عقد المؤتمر بهدف متابعة التطورات الأخيرة المتعلقة بقرار الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، وقرار المدعية العامة للمحكمة بدء التحقيقات في الجرائم المنسوبة لدولة الاحتلال، وبهدف تسليط الضوء على فرص وتحديات تطبيق القرار، وسبل تعزيز الجهود لدعم تحقيقات المحكمة، وبحث امكانيات تشكيل تحالف دولي لدعم جهود مساءلة ومحاسبة قادة دولة الاحتلال المتورطين بارتكاب جرائم حرب بحق الفلسطينيين، واقتراح سبل معالجة تحديات إمكانية تطبيق التحقيقات ووصول الضحايا والشهود والمحامين، بالإضافة إلى التوصل للتوصيات حول التحركات القانونية والسياسية للبناء على قرار المحكمة بما يمهد الطريق أمامها للتحقيق بشأن "جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية". والدور الذي يمكن أن تقوم به الجهات المشاركة على المستوى الدولي والإقليمي لدعم تنفيذ القرار وبدء التحقيقات.

وتناول المؤتمر قضاياه عبر أربعة جلسات هي: ماهية ولاية المحكمة الجنائية

الدولية، آليات تطبيق قرار المدعية العامة للمحكمة ببدء التحقيقات.. الفرص والتحديات، سبل تعزيز الجهود لدعم تحقيقات المحكمة، والسعي نحو تشكيل تحالف دولي لدعم جهود المساءلة والمحاسبة.

الجلسة الافتتاحية:

افتتح أعمال المؤتمر "محمد فائق" رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، و"عصام يونس" رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، و"علاء شلبي" رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والدكتور "عمار الدويك" مدير عام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، و "سلطان بن حسن الجمالي" المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والدكتور "رياض المالكي" وزير الخارجية الفلسطيني ممثلاً بالسفير "عمار حجازي" مساعد وزير الخارجية الفلسطيني عبر تقنية ZOOM، والأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور "أحمد أبو الغيط" ممثلاً بالسفير "محمد الأمين ولد أكيك" أمين عام مساعد جامعة الدول العربية.

شدد المتحدثون - في الجلسة الافتتاحية على أهمية وتداعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن فرض ولايتها المكانية على أراضي دولة فلسطين الذي ستصب نتائجه في صالح الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتجسيد مبدأ المحاسبة والمساءلة الدولية للجرائم التي مارسها الاحتلال ضده والتي تصل إلى حد وصفها بجرائم حرب.

أكد أحمد أبو الغيط الأمين العام للجامعة العربية - في كلمته أمام المؤتمر التي ألقاها نيابة عنه الأمين العام المساعد للشئون القانونية السفير محمد أمين ولد أكيك – أن الصراع "الفلسطيني- الإسرائيلي" في الأصل هو قضية حق، هو حق تاريخي وسياسي للشعب الفلسطيني وحق إنساني لكل فرد من أفراده، وما يطلق على أن الصراع العربي الإسرائيلي هو مسألة عقارية أي نزاع على قطعة أرض ينتهي بالتوصل إلى تسوية أو ترضية مناسبة ومناهج كالسلام الاقتصادي هي أفكار يغذيها اليمين الإسرائيلي وهي التي تعطل فرص الحل السلمي طوال فترة الإدارة

الأمريكية السابقة وما صاحبها من تدهور أوضاع في الأراضي المحتلة بعد انطلاق يد الاحتلال في بناء المستوطنات بلا حساب وتأسيس نظام الفصل العنصري في الضفة الغربية.

وأشار أبو الغيط أيضا إلى أن قرار المحكمة الجنائية الدولية بفرض ولايتها المكانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة ومضيها قدما في التحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي يعكس شجاعة مبدئية للمدعية العامة للمحكمة "فاتوا بنسودا" كما ينطوي على بارقة أمل في تحقيق العدالة ومحاكمة المسئولين الإسرائيليين عن الجرائم التي ارتكبوها ضد الفلسطينيين، لكنه أعرب في الوقت نفسه عن أسفه لانحياز بعض الدول التي تعلن تمسكها وانحيازها لمبادئ حقوق الإنسان إلى القوى القائمة بالاحتلال في حملتها ضد المحكمة.

وأشار أبو الغيط إلى اسهامات جامعة الدول العربية من خلال دعمها الثابت والمتواصل لدولة فلسطين في جميع تحركاتها من أجل إنصاف العدالة وتحقيق مبدأ المساءلة لجرائم الاحتلال والمشاركة في التوثيق الجنائي لجرائم الاحتلال من خلال إعداد ملفات شملت المستندات والدراسات التي تثبت الجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني وباقي الأراضي العربية المحتلة. وأكد أن جرائم الاحتلال ضد الإنسانية ثابتة وفاضحة، والاحتلال ذاته هو أكبر هذه الجرائم، والاستيطان هو أيضا جريمة حرب، فضلًا عن الانتهاكات اليومية والجرائم في حق السكان المدنيين والإغلاقات والعنف المفرط، ولقد آن الأوان لوضع الاحتلال في موضع المحاسبة وهي أولى خطوات الطريق نحو العدالة، ولا يمكن أن يتأسس سلام مستدام إلا على قاعدة من العدالة والمحاسبة للجرائم.

من جانبه، اعتبر محمد فائق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان - والذي افتتح أعمال المؤتمر - القرار تطورا مهما ويأتي في توقيت بالغ الأهمية، حيث بات ما عُرف بصفقة القرن وما حملته من تهديدات خطيرة لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة بلا قيمة ولا معنى إلا إظهار النوايا العدوانية ومدى الإصرار على

استمرار الاحتلال، وقال: »إن الفضل في ذلك أولاً وأخيراً لصمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بحقوقه المشروعة ورفضه لكل محاولات تقويض هذه الحقوق". وطالب فائق، مختلف الأطراف السياسية الفلسطينية بالارتقاء بمستوى التطلع الشعبي الفلسطيني، ولمستوى المسئولية والتحدي اللذين تفرضهما هذه المرحلة الدقيقة، وقال إن على المجتمع الدولي مسئوليات كبيرة لدرء الجرائم ووقف محاولات عرقلة الجنائية الدولية والانتهاكات الإسرائيلية التي لها أثر متواصل ويومي على حياة أشقائنا الفلسطينيين.

من جانبه، رحب السفير عمار حجازي، مساعد وزير الخارجية الفلسطيني في كلمة نيابة عن وزير الخارجية الفلسطيني بقرار المدعية للمحكمة الجنائية الدولية معتبرا أنها خطوة طال انتظارها تسعي إسرائيل القضاء عليها، قائلا "عملية التحقيق الجنائي عملية معقدة وتحتاج إلى وقت طويل ونحن من جانبنا سنواصل تقديم الدعم لدعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة"، وطالب حجازي جميع الأطراف بعدم تسييس هذا التحقيق المستقل، مطالبا بفضح أي جهة تسعي إلى هذا الفعل بما في ذلك محاولات التشكيك والتهديد للسيطرة على عمل المحكمة. كما طالب بفتح صفحة جديدة لمحاسبة إسرائيل على كافة الجرائم وتوفير الحماية لعمل المحكمة والتمهيد لفتح المجال لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، مشددا على أن السلطة الفلسطينية على ثقة بجهودها بدعم من المجتمع المدني الفلسطيني والعربي والدولي للمساهمة في تعزيز عمل المحكمة الجنائية الدولية لبسط سيطرتها لنظر جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

وأوضح عصام يونس رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته أن المحكمة الجنائية الدولية هي الملاذ الأخير لكل الضحايا بعد تكرار الانتهاكات على مرأى ومسمع من العالم منذ العام ٦٧ وحتى الان، ففي العام ٩٣ كان عدد المستوطنين لا يتجاوز ١٠٠ الف، والآن تجاوز ٧٠٠ الف، وتعرض قطاع غزة لثلاثة حروب هدمت بها المدارس والمنازل وشرد المدنيين واتجهوا إلى الأونروا ومدارس الأونروا، إلا أن الاحتلال قام بقصف مدارس الأونروا وقصف المخيمات،

وكذلك انتهاكات سلطات الاحتلال وفجور جرائمه تحتاج إلى محاسبة، وقضية عدم افلات المجرم بجريمته، وأن طريق العدالة طريق طويل وذو اتجاه واحد إما العدالة المكتملة أو التضحية بالقانون الدولي، ومن يسيس المحكمة هو من يحاول تقويض المحكمة وفرض إجراءات وضغوطات على المحكمة والتنكيل بمن يقترب منها، ولا يمكن ان تخضع القضية للتوظيف السياسي بل هي قضية عدالة فقط.

فيما حذر الدكتور عماد الدويك رئيس الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان خلال كلمته من أن إسرائيل ستسعى لتجنيد أنصارها من الخبراء القانونيين الدوليين لإيجاد اية ثغرات ممكنة لوقف ملاحقة الإسرائيليين، كما ستسعى إلى قلب إجراءات المحكمة باتجاه الفلسطينيين ومحاولة ملاحقة قادة فصائل فلسطينية أو قيادات أمنية وعسكرية فلسطينية، عدا عن امكانية قيامها بعرقلة جهود طواقم التحقيق اثناء قيامهم بأداء عملهم كمنعهم من القيام بزيارة الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بتشريع قانون يجرم التعاطي مع المحكمة والتعامل مع طواقمها، أو منع الشهود من القيام بالإدلاء بالشهادات امام المحكمة واستهداف المحققين والخبراء والشهود وتهديدهم وايذائهم، والقيام بأعمال القرصنة الإلكترونية للبيانات.

كما شدد الدويك على أن التطورات الأخيرة في موضوع الملاحقة الجنائية الدولية، تتطلب التوقف ودراسة هذه القرارات، والتفكير في الخطوات القادمة، بما يضمن استمرار العمل القانوني والحقوقي المهني لدعم جهود وتحقيقات المحكمة، وتقديم التقارير التوثيقية والمطالعات القانونية الصحيحة وفي الوقت المناسب، وأيضا بناء التحالفات لمواجهة تحركات إسرائيل وحلفائها المحتملة للضغط على المحكمة، وتوفير الحماية لأولئك الشجعان الذين قرروا المضي قدما في ملاحقة إسرائيل وفي تقديم الشهادات أو التقارير.

استعرض سلطان جمالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، خلال كلمته جهود الشبكة في تبنى القضية الفلسطينية ودعم جهود ملاحقة قادة قوات الاحتلال بالمحكمة الجنائية الدولية ومحاسبتهم على ما تم ارتكابه

من جرائم بحق الشعب الفلسطيني الأعزل بالأراضي المحتلة، لافتًا إلى أن الشبكة سبق أن أوصت بوضع نهاية لاحتكار منظمة الأمم المتحدة لجهود الوساطة في عملية السلام بالأراضي المحتلة الفلسطينية وذلك بعد ما أظهرته المنظمة الأممية من انحياز واضح للجانب الإسرائيلي وازدواجية المعايير. وأوصت اللجنة التنفيذية للشبكة باستمرار ومواصلة الحشد لشن حملات دبلوماسية وحقوقية وشعبية ورسمية للتأكيد على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

وأشار علاء شلبي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في كلمته إلى أن اللجان التعاهدية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أكدت ارتكاب طائفة واسعة من الانتهاكات الجسيمة وغير القابلة للتقادم، ومن بينها تأكيد لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري على ما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من تمييز عنصري مؤسسي بحق الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، بما في ذلك قانون "يهودية الدولة"، وتشاركت مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ في رصد العقوبات الجماعية بحق الفلسطينيين، وجريمة الحصار والإغلاق على قطاع غزة بصفة خاصة، بالإضافة إلى مشاركتها مع لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٢٠١٩ تأكيد الاستيلاء على أهم الموارد الفلسطينية وحرمان الفلسطينيين من استغلال مواردهم الفردية البسيطة وتقويض مقومات الحياة، بالإضافة إلى تأكيد لجنة مناهضة التعذيب عام ٢٠١٦ على استمرار تفرد سلطات الاحتلال الإسرائيلي عالميًا بتقنين أشكال من التعذيب انتهاكاً للحظر المطلق لجرائم التعذيب. وأكد شلبي أن ما سبق من انتهاكات يقع جملة وتفصيلاً في الأفعال المؤثمة وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، موضحًا أن العدوان الإسرائيلي على آليات التحقيق الأممية وخاصة لجنة التحقيق الأممية التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة المختصة بالنظر في عدوان صيف ٢٠١٤، والملاحقة الأمنية الجارية بحق زملائنا في حركة حقوق الإنسان الفلسطينية والتي تشكل خطراً داهماً على سلامتهم، تأتي دليلاً على شعور سلطات الاحتلال اليقيني بالخطر.

الجلسة الأولى: ماهية ولاية المحكمة الجنائية الدولية

عقدت الجلسة الأولى للمؤتمر بعنوان "ولاية المحكمة الجنائية الدولية" وذلك برئاسة الدكتور "عبد الملك المخلافي" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق باليمن، وتحدث خلالها كل من: الدكتور "أنيس فوزي قاسم" خبير القانون الجنائي الدولي – الأردن، و"سيد شعبان" الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، الدكتور "عماد الفقي" أستاذ القانون الجنائي بجامعة السادات – مصر، و"محمود قنديل" المحامي والخبير في مجال حقوق الإنسان – مصر.

أشار الدكتور أنيس فوزي قاسم خبيرالقانون الجنائي الدولي بالأردن خلال كلمته إلى ٤ تواريخ هامة ولها دلالة وأهمية كبرى أولاً ٢٩-١١-٢٠١٢، حيث صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٦١١٩ بأغلبية ٨٦ صوت ضد ٩ حيث أكدت الجمعية على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاستقلال ومنح فلسطين دولة غير عضو لها صفة مراقب وبذلك أصبحت مؤهلة للانضمام لميثاق روما، ثانيا تاريخ ١-١-٢٠١٥، الذي أعلنت فيه دولة فلسطين المحتلة قبولها بولاية المحكمة الجنائية الدولية، ثالثا تاريخ ٢٢-٥-٢٠١٨، تقدمت فلسطين بطلب إحالة لدراسة الوضع في فلسطين وفقا المادة (١٤)، وبعد ١٨ شهراً تسلمت المدعية العامة مذكرة "الدراسة الأولية للحالة في فلسطين"، وقالت إنها توفر بيانات بأن هناك جرائم ترتكب ضد فلسطين وأنه حان الوقت لفتح تحقيق بتطبيق نظام روما الأساسي، ثم رابع تلك التواريخ هو ٢٨-١١-٢٠٢٠، وفيه تم إصدار دعوة لفلسطين وإسرائيل لتقديم ملاحظتهم حول طلب المدعية العامة، وأكد قاسم على أن أهم ما صدر في تلك الفترة هو رد النائب العام الإسرائيلي على المدعية العامة، واستخدم النائب العام كلمة "دولة ذات سيادة"، وهذه لم تكن في أي اتفاقيات وكان يحاول أن يسحب من فلسطين صفتها كدولة، كما أكد أن فلسطين لا تملك صلاحيات تحت اتفاقية أوسلو، متطرقا إلى ما أكدته الجمعية العامة، والتي أكدت أن اتفاقية جنيف والقانون الدولي يعلو على اتفاقية أوسلو وهذا ما ورد في تقرير ردها على النائب العام الاسرائيلي ويعلن بطلان

الاتفاقية. وأكد قاسم أن قرار المحكمة يوكد ويدعم ان فلسطين دولة ذات سيادة، وفحوى القرارات ان الارض التي يجري عليها القرار هي أرض محتلة ويشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة.

بينما استعرض الدكتور عماد الفقي، أستاذ القانون الجنائي خلال الجلسة ورقة بعنوان "الاختصاص النوعي للمحكمة الجنائية الدولية.. رؤية موجزة"، تناولت دور المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها مؤسسة دولية دائمة أُنشئت بموجب معاهدة لغرض التحقيق ومحاكمة الأشخاص الذين يُتهمون بارتكاب "أشد الجرائم خطورة" موضع الاهتمام من المجتمع الدولي، وبصفتها مؤسسة قائمة على معاهدة ملزمة فقط للدول الأعضاء فيها؛ فهي ليست كيانًا يعلو على الدول، بل هي كيان مماثل لغيره من الكيانات القائمة، وأكد الفقي أن المحكمة ليست بديلًا عن القضاء الجنائي الوطني أو تقوم مقامه، بل هي مكمل له، فهي امتداد للاختصاص الجنائي الوطني، وبالتالي فهي لا تعتدي على السيادة الوطنية أو تتخطى نظم القضاء الوطني، طالما كان هذا القضاء قادرًا وراغبًا في مباشرة التزاماته القانونية الدولية، وأشار إلى أن المحكمة الجنائية الدولية لم يُتفق على تأسيسها لمواجهة وضع دولي طارئ وعارض كما هو حال المحاكم الدولية السابقة كمحكمة يوغسلافيا، ومحكمة رواندا، وأساس إنشائها هي معاهدة دولية مفتوح باب الانضمام لها من قبل جميع الدول.

وعرض محمود قنديل، محام وخبير في مجال حقوق الإنسان بمصر، خلال كلمته ورقة بعنوان "ولاية المحكمة الجنائية الدولية"، أكد خلالها أن المحكمة الجنائية الدولية لا تحل محل المحاكم الوطنية بل على العكس، من واجب كل دولة ان تمارس اختصاصها الجنائي على الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية ولا يجوز للمحكمة ان تتدخل إلا عندما تكون الدول غير قادرة حقا أو غير راغبة في التحقيقات ومحاكمة مرتكبي الجرائم، وأكد قنديل أن المهمة الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية تتمثل في المساعدة على وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل من العقاب والاسهام في منع مثل هذه الجرائم. وأشار إلى أن

معظم الدول تقاعست لسنوات طويلة عن منح محاكمها الوطنية الولاية القضائية الدولية بموجب أحكام قوانينها الداخلية. لكن هناك بعض الدول قد سنت تشريعات تقضي بممارسة الولاية القضائية الدولية على بعض الجرائم التي يؤثمها القانون الدولي.

وقال سيد شعبان، المكلف بمنصب الأمين العام المساعد لدولة المقر باتحاد المحامين العرب خلال كلمته ان هذا المؤتمر يعقد بشأن قرارات المحكمة الجنائية الدولية بشأن تأكيد ولايتها للتحقيق في الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والعدوان، وجرائم ضد الإنسانية المخالفة لاتفاقيات جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، تمهيداً لملاحقة قادة العدوان الصهيوني ومرتكبي هذه الجرائم. وأضاف شعبان أن اتحاد المحامين يتطلع إلى أن تعكس أعمال هذا المؤتمر صورة صادقة لمسعي الحقوقيين والقانونيين والمحامين العرب من أجل صياغة وبلورة رؤية واضحة حول تعزيز المساءلة والمحاسبة في جرائم الحرب التي تمت في فلسطين المحتلة لخلق الأسس المتينة وبناء نسق قانوني عربي يساعد المحكمة الجنائية الدولية في الانتصار للحق الفلسطيني وإدانة قادة الاحتلال الصهيوني عن جرائمهم ضد شعبنا العربي في فلسطين.

الجلسة الثانية: آليات تطبيق قرار المدعية العامة للمحكمة ببدء التحقيقات.. الفرص والتحديات

عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر بعنوان "آليات تطبيق قرار المدعية العامة للمحكمة ببدء التحقيقات.. الفرص والتحديات" وذلك برئاسة الدكتور "عمار دويك" المدير العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، وتحدث خلالها كل من: "عصام يونس" مفوض عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – فلسطين، "شعوان جبارين" مدير مؤسسة الحق – فلسطين، "راجي الصوراني" مؤسس ومدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – فلسطين، والسفير "عمار حجازي" ممثل وزارة الخارجية الفلسطيني عبر تقنية "ZOOM".

أكد المشاركون خلال الجلسة أن قطار قضية فلسطين انطلق بالجنائية الدولية ولن يتوقف، مثمنين في الوقت نفسه جهود المحكمة في ملاحقة إسرائيل على جرائمها غير الإنسانية والا أخلاقية بحق الشعب الفلسطينى على مدار السنوات الماضية، كما وجه المشاركون التحية لجهود مصر في دعم القضية الفلسطينية من خلال استضافة المؤتمر، إضافة إلى جهودها في لم الشمل الفلسطينى من خلال حوار الفصائل والذي تستضيفه القاهرة.

وتضمنت الجلسة مداخلة افتراضية للسفير عمار حجازي، مساعد وزير الخارجية الفلسطينى، عن بُعد، من رام الله، أكد خلالها مواصلة دولة فلسطين جهودها للحصول على العدالة وتحقيق مطالب الشعب الفلسطينى المشروعة والتاريخية، حيث قال: "سنسعى إلى توسيع مهام الدائرة التمهيدية لتشمل النظر في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها دولة الاحتلال وليس فقط جرائم الحرب، وسنعمل على توسيع التحقيقات لاحقا"، منتقدا جرائم الاحتلال بالأراضي المحتلة وتعريض السكان للظلم والقهر. وشدد حجازي على أن فلسطين لن تتخاذل ولن تترك جهدا أو مسارا إلا وسوف تواصل فيه المسيرة، كما حجازي من خطورة محاولات التشكيك بحق المنظمات والمؤسسات الفلسطينية، مؤكدا أن الجهد المشترك والتحرك الجماعي من شأنه وقف العربدة لدولة الاحتلال.

وفي مداخلة له، وجه الناشط الحقوقي ناصر أمين، مدير المركز العربي لاستقلال القضاة والمحاماة، التحية والشكر إلى كل المنظمات الحقوقية سواء العربية أو الدولية والتي دعمت إصدار هذا القرار من الجنائية الدولية، من خلال دعمها للقضية الفلسطينية وحقوقه المشروعة للشعب الفلسطينى عبر سنوات من النضال، مرجعا الفضل إلى تلك المنظمات ودورهم في الوصول بالقضية الفلسطينية إلى هذا المنحى المهم والذي بدوره قد يكون نقطة تحول في مسار قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وحذر أمين من المخاوف من الجانب الإسرائيلي لتقويض جهود المحكمة الجنائية الدولية مؤكدا أنه رغم المساعي الأمريكية عبر سنوات إلا أنها فشلت.

الجلسة الثالثة: سبل تعزيز الجهود لدعم تحقيقات المحكمة

عقدت الجلسة الثالثة للمؤتمر بعنوان "سبل تعزيز الجهود لدعم تحقيقات المحكمة" برئاسة الدكتورة نيفين مسعد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتحدث خلالها كل من: القاضي د. "محمد الطراونة" نائب رئيس محكمة التمييز – الأردن عبر تقنية ZOOM، الدكتور "عمار دويك" مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – فلسطين، الأستاذ "سمير زقوت" مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان – فلسطين، الأستاذ معتز قفيشة ممثل نقابة المحامين الفلسطينية عبر تقنيةZOOM .

قال القاضي د. "محمد الطراونة" نائب رئيس محكمة التمييز بالأردن، في كلمته إن الطرف الإسرائيلي يتسلح بفرض الأمر الواقع وشبكة علاقات دولية، مضيفا "نحن نريد الإنجاز والبناء على ما سبق." وطالب الطراونة بإنشاء تحالفات عربية وتوحيد الجهود العربية، وتقديم الدعم لوفد الفلسطيني في إعداد المرافعات موضحا أن إسرائيل تخشي المحكمة الجنائية بدليل أنه لديها قائمة بنحو ٢٥٠ اسما تحذرهم دائما من السفر إلى دول أعضاء بالمحكمة الجنائية الدولية، وتعمل على شطب أسمائهم من القوائم، كما شدد الطراونة على أهمية وضرورة بعد المحكمة عن محاولات التسييس التي تتعرض لها قائلا "نحن معركتنا قانونية بحتة دفاعا عن الحق، ونحن على استعداد أن نتقاضاه ونقاضي" مع التأكيد على أهمية تفعيل النشرات الدولية والانتربول على الصعيد العالمي والعربي.

وأكد عمار دويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - فلسطين خلال الجلسة على أن التحرك الفلسطيني في الإطار الدولي ليس حديثا، وضرورة مراجعة تشكيل اللجنة الوطنية الفلسطينية لمتابعة انضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية وتفعيل دورها خصوصا بعد وفاة الدكتور صائب عريقات، وطالب دويك بضرورة مراجعات التشريعات الفلسطينية بما يتواءم مع قوانين المحكمة الجنائية الدولية، وميثاق روما، وقال دويك "نأمل علي الصعيد العربي والدولي أن يخرج هذا المؤتمر بلجنة تتكون

نواتها من المجتمعين تضم فيما بعد آخرين تسمي لجنة متابعة المحكمة الجنائية الدولية، وتسليط الضوء علي الاعتداءات التي تقع علي المدافعين حقوق الإنسان المتعاونين مع المحكمة" .

بينما قال سمير زقوت مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان بفلسطين في كلمته، إنه يجب أن نتوحد ونعمل كفريق عمل واحد حتى يسهل علينا اتخاذ القرار، مضيفا أن الاحتلال يحاول أن يتذاكى بإنشاء آليات ليثبت أنه متماشي مع النظام العالمي، لذا يجب الاشتباك مع تلك الآليات لنثبت فشلها، وأصبح اليوم مثبت أنه لا يوجد نظام عدالة في إسرائيل. وطالب زقوت بضرورة العمل على بناء تحالف عربي حاضن وأن يكون التحالف مستعد لتوفير الدعم المالي للمحكمة إذا جففت المنابع المالية للمحكمة وتوفير الخبرات ومحاولة التصدي للضغوط التي تتعرض لها المحكمة.

وحذر معتز قفيشة، ممثل نقابة المحامين الفلسطينية في كلمته عبر تقنية زووم، من أن التعامل مع المحكمة صعب جدا ويحتاج إلى وقت كبير وجهد، موضحا أن إعداد المذكرة سيستغرق أكثر من ثلاثة أشهر، واعتبر أن ما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة هو جريمة تطهير عرقي ويجب العمل لإثبات ذلك، مشددا على أهمية التأكيد على الجانب العلمي والقانوني والفني والأكاديمي.

الجلسة الرابعة: نحو تشكيل تحالف دولي لدعم جهود المساءلة والمحاسبة

عقدت الجلسة الرابعة للمؤتمر بعنوان "نحو تشكيل تحالف دولي لدعم جهود المساءلة والمحاسبة" برئاسة الدكتور صلاح سلام، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، وتحدث خلالها كل من: سلطان الجمالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات، والدكتور حازم عتلم، أستاذ القانون الدولي – مصر، والدكتور أيمن سلامة أستاذ القانون الجنائي – مصر.

قال الدكتور أيمن سلامة أستاذ القانون الجنائي بمصرفي كلمته أن فلسطين منذ انتهاكات العام ٢٠٠٨ أصبح لها مكانة هامة في توثيق الجرائم، ويجب استغلال

السوشيال ميديا في هذا التوثيق، ويجب ألا نغفل جهود الدول الأعضاء في المحكمة وضرورة التواصل مع تلك الدول ودعم المحكمة ومساعدة المدعي العام في إجراءات التحقيقات ومن ثم فإن المهمة ستكون عسيرة لأن إسرائيل لن تسهل عمل المدعي العام.

واقترح سلطان الجمالي المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات، في كلمته تشكيل فريق متابعة يتكون من مركز الميزان ومركز الحق والمجلس القومي والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة الفلسطينية على أن يجتمع الفريق لوضع المهام وتوزيع الأدوار وخطة عمل لدعم الجهود أمام المحكمة الجنائية.

كما شهدت الجلسة مداخلة من عصام يونس، أكد خلالها أن المحكمة ليست موضوعا سياسيا بل هي قضية عدالة بامتياز، محذرا من أن غياب المحاسبة معناه ان مسلسل الجرائم سوف يستمر ولن ينتهي.

الجلسة الختامية

شهدت الجلسة الختامية للمؤتمر عرضا لتقرير المقررين، وتشكيل لجنة المتابعة ووسائل العمل وأبرز التوصيات والمقترحات والمخرجات، وألقى علاء شلبي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، البيان الختامي للمؤتمر والذي دعا إلى البناء على الجهود السابقة للمجتمع المدني العربي والفلسطيني في إعداد ملفات قضايا ضد مجرمي الحرب من سلطات الاحتلال، والعمل على تلافي أي أخطاء قد ارتكبت في هذا الصدد، وبذل الجهود لحث الدول العربية والدول الحليفة من أجل دعم وتعزيز حماية المحكمة الجنائية الدولية وقضاتها من حملات التهديد والترهيب من جانب سلطة الاحتلال والدول الحليفة لها. وكذلك حث المجتمع الدولي لمواجهة محاولات تسييس أعمال وتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية واضعاف استقلاليتها. وتضمن البيان الختامي أبرز ما اتفق المشاركون عليه وشمل العديد من النقاط المهمة وحزمة من التوصيات نستعرضها فيما يلي:

التوجهات والتوصيات:

١. دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته والعمل دون تأجيل أو مواربة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على كامل أراضيه المحتلة في العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

٢. التأكيد على رفض وإدانة كل جهد يحاول التأثير أو الانتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف.

٣. التمسك بأن أي استئناف للمفاوضات لا يؤثر ولا يعطل المضي قدما في مسار المساءلة والمحاسبة ورد الاعتبار للحقوق وتحقيق الإنصاف للضحايا.

٤. إدانة الضغوط التي تمارسها بعض الدول على أجهزة المحكمة الجنائية الدولية، وخاصة استمرار العمل بالأمر التنفيذي للرئيس الامريكي السابق بفرض عقوبات على المدعية العامة للمحكمة ومساعديها.

٥. دعوة الحكومات العربية لمنح القضية الفلسطينية الدعم والحاضنة التي تستحقها وفق المسؤوليات القانونية والأخلاقية وبما يتفق مع المواقف الراسخة للشعوب العربية.

٦. مناشدة الأطراف السياسية الفلسطينية التمسك بالمضي قدما في مسار المصالحة الحالي ومسار الانتخابات التشريعية والرئاسية وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في تجاوز الانقسام وتعزيز اللحمة الوطنية.

٧. العمل على تقديم كافة أشكال الدعم والحماية للحقوقيين الفلسطينيين في مواجهة الهجمة الإسرائيلية الشرسة عليهم والتي تهدد سلامتهم وحرية مواصلة جهودهم المهمة والمتميزة.

٨. إدانة الضغوط على مؤسسات التمويل والمانحين للتوقف عن توفير الدعم للمجتمع المدني الفلسطيني، وخاصة منظمات حقوق الإنسان.

٩. تكثيف التواصل وتقديم كل الدعم للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في

جهودها، ومناصرتها فيما تتعرض له من هجمات وتنكيل.

١٠. أهمية اغتنام التقارب الحالي بين الفصائل الفلسطينية لجسر الفجوة التي أنتجها الانقسام الفلسطيني بما يعيد للقضية مكانتها العالمية ويسمح بتعزيز القوى المؤيدة للحقوق الفلسطينية.

١١. دعوة الدول الأطراف في المحكمة لتحمل مسئولياتها تجاه تيسير أداء المحكمة لواجباتها وحمايتها من الضغوط والعراقيل التي قد يلجأ إليها الاحتلال وحلفاؤه.

١٢. أهمية دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية لوضع حد لإفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق شعب فلسطين المحتل لا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، من خلال استمرار العمل القانوني والحقوقي المهني لدعم جهود التحقيقات، وتقديم التقارير التوثيقية والمطالعات القانونية الصحيحة وفي الوقت المناسب، وبناء التحالفات لمواجهة تحركات إسرائيل وحلفائها المحتملة للضغط على المحكمة، وتوفير الحماية لأولئك الشجعان الذين قرروا المضي قُدماً في ملاحقة إسرائيل وفي تقديم الشهادات والتقارير.

١٣. التطلع إلى حكومتي جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية لمواصلة جهودهما في حماية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، وبصفة خاصة دعم جهود الحكومة الفلسطينية والحقوقيين الفلسطينيين في التواصل مع المحكمة وإجراء التحقيقات.

١٤. ضرورة تعزيز التعاون الدولي على المستويين الرسمي والدبلوماسي من جهة، والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى، من أجل معالجة أي قصور في الأداء العربي الحالي وتراجع تأثيره في أروقة الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية.

١٥. أهمية دراسة التجارب السابقة للمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية المختصة سابقاً واستخلاص الدروس المستفادة وتنشيط الجهود الأكاديمية والأنشطة البحثية، والتحرك المنظم للاستفادة من الخبرات النوعية العربية والعالمية.

١٦. البناء على الجهود السابقة للمجتمع المدني الفلسطيني في إعداد ملفات قضايا ضد مجرمي الحرب من سلطات الاحتلال، والعمل على تطوير الجهود والأداء.

١٧. أهمية الاستفادة من تقارير اللجان التعاهدية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة التي تُوثق وتُدلل على ارتكاب العديد من الانتهاكات الجسيمة وغير القابلة للتقادم بحق الشعب الفلسطيني.

١٨. ضرورة بناء تحالف نوعي (فلسطيني- عربي- أجنبي) لمتابعة المسار القانوني، مع أهمية وضع استراتيجيات معمقة في هذا الصدد، وتعزيز التشبيك والتحالف بين المنظمات الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية العربية على مختلف توجهاتها، بهدف استدامة تصدر القضية أمام المجتمع الدولي والمجتمعات العربية، وتوفير الحاضنة لجهود الملاحقة.

١٩. الحاجة الماسة لإصلاح العلاقة بين أجهزة الحكومة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، والتخلي عن القيود المتزايدة التي فُرضت على حرية عمل المنظمات الأهلية على وجه السرعة، وبما يلبي الحاجة للالتزام بالمعايير الدولية لحرية عمل الجمعيات الأهلية، ويسهم في تعزيز التعاون في سياق الجهود المشتركة لملاحقة الجناة وإنصاف الضحايا.

٢٠. العمل على فضح أي محاولات لسلطة الاحتلال لعرقلة عمل طواقم تحقيق المحكمة أثناء أدائهم لعملهم وعلى سبيل المثال منعهم من القيام بزيارة الضفة الغربية أو قطاع غزة أو منع الشهود من الإدلاء بالشهادات أمام المحكمة.

٢١. ضرورة البدء في تعديل وتحديث التشريعات الوطنية الداخلية الفلسطينية لكي تتوائم مع نظام روما الأساسي للمحكمة، بما في ذلك تضمين التشريعات الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة وجرائم العدوان، وتفعيل آليات انصاف محلية فاعلة ومستقلة تقطع الطريق على الاختصاص التكميلي للمحكمة بحيث يتم تحصين الفلسطينيين من إمكانيات الملاحقة الدولية.

٢٢. العمل على تهيئة القضاء والنيابة في فلسطين لمسار المحاسبة في إطار الولاية

القضائية الدولية باعتبار فلسطين باتت طرفاً تعاقدياً في أحكام اتفاقيات جنيف، وتفعيل كافة الآليات الدولية الأخرى لضمان دعم عمل فريق التحقيق للمحكمة.

٢٣. التأكيد على أن الحكومات العربية تبقى قيد الاختبار في هذه المرحلة الدقيقة، وأن عليها واجبات لتشكيل تحالف عربي يكون على استعداد تقديم الدعم المالي في حال تجفيف منابع تمويل المحكمة الجنائية خاصة أن أبرز الممولين للمحكمة من الدول الغربية التي تساند الاحتلال بصور غير مشروعة، وكذلك توفير الدعم السياسي للحكومة الفلسطينية والمحكمة في مواجهة الضغوط الحالية والمتوقعة.

٢٤. ضرورة مراجعة تشكيل اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية المشكلة بموجب مرسوم رئاسي رقم ٣ لسنة ٢٠١٥، بحيث يعاد النظر في أعضائها وضم كفاءات قانونية ومهنية متخصصة، وتمثيل رسمي وأهلي مناسب، بما يضمن بعملها كإطار تنسيقي فاعل للجهود المختلفة الرسمية والأهلية.

٢٥. ضرورة بناء استراتيجية قانونية للمرحلة القادمة توجهات استراتيجية وطنية تتكامل فيها الأدوار الحقوقية للمؤسسات الرسمية والأهلية في ملف المحكمة الجنائية الدولية، دون المساومة على العدالة أو تسيسها باعتبارها الهدف الرئيس، وتطوير مسار العمل مع جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وتفعيل المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية ومدها بكفاءات قانونية فلسطينية في مجال القانون الدولي.

٢٦. رفع الوعي وتعزيز المعرفة بالإجراءات الواجب اتباعها أمام المحكمة الجنائية وآليات استجواب الضحايا وتنظيم آليات للتواصل معهم واطلاعهم على مجريات الأمور، مع توعية الضحايا ونشر ثقافة العدالة الجنائية الدولية للضحايا وكيفية الوصول إلى العدالة وطنياً ودولياً.

٢٧. تركيز الدبلوماسية الفلسطينية على التزامات الطرف Third Party Obligation من خلال العمل الثنائي مع الدول والاستثمار في هذا الشأن،

وعدم اقتصار التركيز على العمل من خلال المنظمات متعددة الأطراف على أهميته.

٢٨. تشكيل لجنة متابعة عربية مشكلة من نشطاء وقانونيين وممثلي مؤسسات وطنية لحقوق الانسان عربية بهدف تقديم الدعم القانوني والمناصرة لجهود دولة فلسطين في مجال ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، والتصدي لأية محاولات إسرائيلية للتدخل في عمل المحكمة وتهديد المدافعين عن حقوق الانسان الفلسطينيين أو الشهود أو الخبراء الذين يتعاملون مع اللجنة.

٢٩. تم الاتفاق على أن يضم التشكيل الأولي للجنة كل من

- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بدولة فلسطين
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- مؤسسة الحق الفلسطينية
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
- مركز الميزان لحقوق الإنسان
- المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر
- الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

على أن يتم توسيع عضوية اللجنة من الفاعلين عربياً وعالمياً بموجب التطورات والتوافق حول خطة العمل والأهداف التي عبرت عنها أهداف المؤتمر.